PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
MOUHAMED BOUDIAF UNIVERSITY – M'SILA
LOCAL COMMISSION FOR ADMISTRATION DIGIZATION

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

N°:395/2021

M'sila at : November 4, 2021

CERTIFICATE

THE DIRECTOR OF DIGITIZATION CERTIFIES THAT عبدالله زبيري HAS POSTED A COURSE ENTITLD التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية ON M'SILA UNIVERSITY MOODLE PLATFORM WITHIN THE UNIVERSITY YEAR 2021/2022

/DR. KAMELEDDINE HERAGUEMI
DIRECTOR OF DIGITIZATION

DELIVERED FOR USE AS PERMITTED BY LAW

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية و العلاقات الدولية

التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية

إشراف الأستاذ:

د. عبد الله زبيري

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية و العلاقات الدولية

المقياس: التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية.

الأستاذ : د. عبد الله زبيري

الاميل المهني : abdallah.zoubiri@univ-msila.dz

المستوى التعليمي : السنة ماستر (إدارة محلية).

اسم الوحدة :وحدة تعليم استكشافية.

الأهداف : تزويد الطالبة بكم معرفي يسمح لهم من الاطلاع على نماذج مرجعية في تحقيق التنمية المحلية.

المحاضرة (01) : ماهية التنمية

شغل مفهوم التنمية المحلية تفكير كثير من الباحثين و المهتمين بالنواحي السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ، فإن اهتمامهم بعملية التنمية لم يخرج عن إطار التفكير في قضايا تهم ، السكان ،و االمجتمع والاقتصاد ، والبيئة و اكتسبت التنمية المحلية أهمية كبيرة خاصة بعد تزايد الاهتمام بابالمجتمعات المحلية لكوانها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة ، فالجهود الذاتية و المشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع و تنفيذ مشروعات تنموية ، مما يستوجب تضافر الجهود الذاتية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية للمجتمعات .

تعتمد التنمية المحلية على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما ، على اعتبار هذه الموارد و المؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير و ضمان استمرار يته أيضا ، كما تبني على إستراتيجية العمل من الأسفل ، وان العمل القاعدي ضرورة قصوى لتحقيق التنمية

تعتبر التنمية مفهوما شاملا لجوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية وأخلاقية ،ولا يقتصر مفهوم التنمية على زيادة دخل الفرد أو التركيز على جانبه المادي أو كما معروف عنه بالتنمية الاقتصادية رغم أهميته . فهذا المفهوم وحده قد لا يضمن تحسين المستوى الصحي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو المحيط البيئي ، وبالوقت نفسه لا يضمن المزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير

عن الرأي أو مزيد من العدالة وتكافؤ الفرص وتوسيع الخيارات ،ولا سيما في المجتمعات أو ما تسمى بالبلدان النامية.

1. مفهوم التنمية .

فالتنمية كعملية فهي قديمة قدم الإنسان نفسه وكعلم بدأت في كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين و الماركسيين و كان التركيز في القرن الماضي على التنمية التي تحدث من خلال التطور الدائم للمجتمع الإنساني و على أساس المرور بعدد معين من المراحل المتتابعة و يرجع ظهور المفهوم مع بدأ بروز المجتمع الصناعي و تداعياته و الفكر الاقتصادي للبحث في الخروج من الأزمات وإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية ثم جاءت الحرب العالمية الثانية و برزت الدول الاشتراكية بنموذج التنمية للقضاء على التبعية ،كل هذه العوامل تفاعلت فيما بينها لتأسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة أطلق عليها عملية التنمية ،و هو يشمل بجانب النمو و التطور التغير المخطط لمساعدة المجتمع على التقدم و حل مشكلاته ،وأن أهدافها تتركز في تحسين ظروف الحياة بإتاحة الفرصة للنمو الاقتصادي ،من خلال نظرة متعددة الأبعاد تصبح التنمية إحدى نماذج التغير بمعنى إكساب المجتمع القدرة على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة لأعضائه من خلال الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

ورغم تزايد الاهتمام بالتنمية ورغم المجهودات الكبيرة لبلورة أطر تصورية تحاول فهم الأصول النظرية والتعميمات و تجنب الرؤية المفصلة للواقع ،الأمر الذي يتطلب

تحديد معالم نظرية التنمية في إطار الخصوصية والرؤية التاريخية لمجتمعاتنا حتى يدرك المختصون مدى قدرة و فشل هذه الشعوب بمواكبة الخطى العريضة في عمليات التنمية.

و اليوم سوف تظل جهود الباحثين بقضايا التنمية بمعناها الشامل الجامع تستأثر باهتمام الرأي العام و ما يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا و مباشرا بوجهات نظر المفكرين ،حيث انتقل مفهوم التنمية إلى حقول معرفية أخرى من بينها التنمية الإدارية.

و تشير المعاجم العربية إلى أن التنمية في اللغة تعني الزيادة في كم الأشياء أو كيفها ونوعيتها، فقد قالت العرب: نما الزرع، ونما المال أي زاد أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فإن هناك ما لا يحصى من التعريفات.

التنمية في القانون الدولي: "هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية تستهدف للتحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل لفوائد الناجمة عنها".

وهذا التعريف أخذ بمفهوم واسع لا يقتصر على الجانب الاقتصادي المعبر عنه بزيادة الدخل والرفاهية الاقتصادية بشكل عام، بل هناك أيضا جوانب تتعدى ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وثقافي وسياسي بمعنى أنها شاملة تضم كافة المعالم الخاصة بمجتمع ما. وبعبارة أخرى التنمية هي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية، اقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمعات والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن:

وفي تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1955 للتنمية هي"العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على إشراك جميع المجتمع المحلي".

ثم عرفها تعريفا آخر عام 1956: "باعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية وثقافية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".

أما "ماركس" يعرفها على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما.

ويعرفها الأستاذ "أرثر دنهام" على أنها: نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين وتصحب ذلك مساعدات فنية في المؤسسات الحكومية والأهلية.

فهي عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية السلوكية، والثقافية، والنظم السياسية و الإدارية بالموازاة مع زيادة معدلات النمو الاقتصادية وتحقيق العدالة بتوزيع الدخل القومي والعمل على القضاء على الفقر في المجتمع.

والتنمية عند حامد القرتشاوي هي: إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة

للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة وحسن توزيع ذلك الاستغلال.

والدكتور "عبد المنعم شوقي" يرى أن التنمية هي العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لأحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكتسب كل منهما قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.

والتنمية عند "محمد توفيق صادق" هي: "عملية مجتمعية تراكمية، تتم في إطار نسيج من الروابط، بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الإدارية ، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية".

ويعرفها الدكتور "صلاح العيد": التنمية هي عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى بنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.

ويعرفها البعض بأنها تحسين نوعية حياة الفرد أو مجموعة من الأفراد وهي: سلسلة من التغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتغير أسلوب الحياة والتنمية عملية متكاملة، لا يمكن تجزئتها إلى اقتصادية واجتماعية وسياسية ويجب أن تسير بشكل متوازن، لتغذي إحدى فروعها الأخرى كما أنها لا يمكن أن تبلغ المجتمعات الجاهلة لأنها لا تدرك أهميتها ولا

تسعى إلى تحقيقها، لأنها مجتمعات تتحكم فيها العلاقات الطائفية وسيطرة التقاليد والعادات القديمة.

إذن نظرتين لمفهوم التنمية **النظرة الأولى:** تعتمد على التنمية هي: "عملية " على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة، وهي تسير في اتجاه واحد ، أما **النظرة الثانية:** فتنظر إلى التنمية بوصفها "أداة" وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم " الإرادة" بالنسبة للمجتمع .ولكن عمد الباحثين على دراستها كعملية وليس كأداة أو حالة . وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

المحاضرة :(02)

2.خصائص التنمية:

ومما سبق ذكره يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية وهي كالآتـــي :

أولا.التنمية ذات طبية شاملة.

فهي تتناول الجوانب الاقتصادية ،السياسية ،الاجتماعية والإدارية والثقافية ،المادية ،والمعنوية فهي مترابطة دون ان تحدث تغييرات في الجوانب الأخرى .اذن التنمية تمثل حالة إستراتيجية مركزية عامة لمختلف جوانب المجتمع ،ذلك لان التنمية عملية حضارية متداخلة ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع،وإنما تشمل مختلف جوانبه

وأطره ،وإذا لم يراع هذا الترابط والتأثير المتبادل فان النتائج المرجوة من تلك التغيرات الجزئية غالبا ما تكون سلبية ،ومسيرة التنمية في البلدان النامية خير دليل على هذه الحقيقة التي كثيرا ما أغفلت عند صياغة مشاريع التنمية.

ثانيا.التنمية مسؤولية إدارية .

ان تحقيق التنمية يتطلب وجود أجهزة إدارية ذات فعالية لتعزيزها ،وعلى ذلك فالتنمية عملية تغيير إدارية واعية ومنظمة تتم في إطار إستراتيجية واضحة المعالم والمنطلقات ،محددة الوسائل والأهداف وهي بذلك تتطلب وجود أجهزة قادرة على إدارة العملية التنموية بكفاءة.

فالتنمية هي مسؤولية إدارية باعتبار أن الهدف الأساسي للإدارة هو التنمية ،والتنمية لا تعيش إلا بالإدارة ،حيث أن الإدارة الكفؤة للتنمية تعني عملية التغيير الشامل والتطوير المتواصل بغية الارتقاء بمستوى الأداء والإنتاجية والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والإمكانيات المادية والمالية لتحقيق أهداف التنمية الفعلية الشاملة ،وتبرز أهمية كل ذلك من خلال الدور الريادي الذي يجب أن تقوم به الإدارات لتحقيق التنمية في المجتمع.

ثالثا.التنمية عملية مخططة .

إن عملية التنمية تسعى لتحقيق أهداف معينة تتمثل في إحداث النمو والتطور في المجتمع بالصورة التي تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد ،ومن اجل تحقيق ذلك لابد من استخدام التخطيط كأسلوب علمي منظم لتفعيلها كونه يتضمن وضع الأهداف والسياسات والأغراض المطلوب الوصول إليها.

رابعا.التنمية تنطلق من الإنسان.

عملية التغيير تنطلق من الإنسان كونه العنصر الأساسي في عملية التنمية ،وحتى لا يكون عاملا غير فعال ودوره سلبا فيها ،ثم بعد ذلك تتجه لتغيير محيطه المادي على عكس بعض التجارب التي اهتمت فقط بتنمية المادة ،واهمات الإنسان وأضعفت دوره الايجابي والفعال في عملية التغيير.وعلى هذا الأساس فان التنمية الحقيقية تنطلق من عنصر إنسان بحفظ كرامته ورعاية حقوقه وحريته ،وتنمية قدراته ورفع درجة مساهمته الايجابية ،إذن فالإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها في أن واحد.

خامسا.التنمية عملية تغيير تعتمد على الإمكانيات الذاتية.

يجب المجتمع يجب أن يعتمد على نفسه وقدرات أفراده للحد من التبعية وتحقيق الاستقلال الكامل الذي تسعى إليه ،فمن اجل التخفيف من التبعية التي تعرفها معظم البلدان النامية وما تترتب عليها من انعكاسات سلبية على مسيرة التنمية ،كان لابد من التغيير بالاعتماد علة الإمكانيات الذاتية والممكنة في جميع المجالات المادية، البشرية والفكرية.

سادسا.التنمية عملية مستمرة.

إن التنمية هي عملية معقدة تتطلب فترة زمنية طويلة لتحقيقها من اجل مواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في المجتمع ،لأجل ذلك تطلب الاستمرار في عملية التنمية كونها تحدث بشكل دائم في المجتمعات ،لأنها ترتبط بالنمو أساسا بهدف إشباع الحاجات البشرية المتزايدة والمتنوعة.إن تطور ورفاهية المجتمع تعتمد بشكل أساسي على تحقيق

التنمية الشاملة المبنية وفق اطر تخطيطية علمية سليمة وتنفذ من فبل أجهزة إدارية قادرة على تحقيق الأهداف المطلوبة.

3. التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها :

إن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمتتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح أو المفهوم حيث يخلصون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح " النمو" أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح التحديث أو التطور وغيرهم من المصطلحات المتقاربة لهذا المصطلح. وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيمايلي :

التنمية النّمو: إن إصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي.

التنمية والتغير: إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

التنمية و التطور: إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

التنمية والتحديث: كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعريفات الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط جدا وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف، ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي، لأنها لم تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث.

المحاضرة :(03) التنمية المحلية

1.التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية.

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية يجب التطرق إلى نشأة المصطلح ،حيث لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية، من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل، وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.

لقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال، حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية، فظهر مصطلح تنمية المجتمع ثم التنمية الريفية ثم التنمية

الريفية المتكاملة ، وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية الستينات من القرن الماضي، وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية، وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وبداية من الثمانيات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول، وكسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات؛ منها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي (DATAR)الفرنسية التي أقرت في مخطط (1984-1988) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.

3 .تعريف التنمية المحلية:

ومما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية، وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وتتعدد تعريفاتها، وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية، وإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فان الجهود الذاتية من خلال المنتخبين والمشاركة للمواطنين؛ لا تقل الأهمية عن ذلك.

وعرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية(الدولة) لارتفاع مستويات التجمعات

المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة، ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حضت باهتمام الباحثين حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها نذكر منها:

تعريف محي الدين صابر: " عرفها بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".

تعريف الدكتور فاروق زكي: التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توجه جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

تعريف الأستاذ أرتر دونهان(Arthur Durhan) : ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني

والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.

كما تعرف بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.

وهي بالتالي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين والسلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.

ويقصد بها أيضا سياسة التجهيز والاستثمار لصالح الجماعات المحلية، ويفترض فيها أنها نهج برنامج منسجم لأمد قصير ومتوسط وبعيد، وهو برنامج قائم على أساس إحصاء الجماعات الواجب ترقيتها، وتعيين الأعمال الواجب الشروع فيها والتي تكتسي أهميتها والفائدة منها اهتماما حقيقيا بالنظر إلى الاحتياجات الأكثر إلحاحا للقطاعات المعينة، وكذا تعبئة الوسائل الضرورية لذلك .

كما تعرف التنمية المحلية: أنها تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقا،وبمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي، ويبقى الهدف الاسمي لنهج

التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة وتمكين الجماعات المحلية لاسيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها.

أما" سليمان ولد حامدون" فيرى أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسين هما:

-المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جمع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

من التعريفات السابقة للتنمية المحلية نرى أن التنمية المحلية تقوم من ناحية على فكرة المكان أو المحلية،حيث يقول " Marcel Méthol " في تعريفه لفكرة المحلية بأنها:" المكان الأفضل للتدخل العمومي من أجل التسيير بطريقة مرنة وانجاز الخدمات العمومية، كما أن المحلية هي المستوى الوحيد الذي تتم فيه العملية التضامنية بين المواطنين بصورة جيدة، بشرط توفر الوسائل والحكمة المحلية.

ومن الناحية الثانية تقوم على فكرة المشاركة والتعاون فيما بين أفراد المجتمع المحلي والحكومة، للارتقاء بمستويات المعيشة، وذلك لتوفير كل الحاجيات الأساسية من غذاء وتعليم وصحة وسكن ...الخ، والأمن والطمأنينة والاستقرار داخل ذلك المجتمع المحلي، وهذا كله يتم من خلال مشاركة وتعاون المجتمع المحلي في تحديد وتنفيذ الأهداف

الإستراتيجية التي تلبي رغبات أفراده وتتكامل مع الأهداف العامة للتنمية الوطنية الشاملة.

المحاضرة :(04)

4..المداخل النظرية للتنمية المحلية.

لقد حضت التنمية المحلية باهتمام العديد من المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع من جوانب مختلفة، ومداخل متعددة ويمكن حصر مداخل التنمية المحلية حسب رؤية " أرين ساند رز" في أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظري للتنمية المحلية وهي:

أولا.التنمية المحلية بوصفها عملية :

أن هذا المدخل يركز على سلسلة العمليات المتتالية والمتعاقبة التي ينتقل فيها النسق من النموذج البسيط إلى النموذج الأكثر تعقيدا، كما يعني الانتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأغلبية شؤون المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه نيابة عن بقية الأفراد إلى الحالة التي يقرر فيها أفراد المجتمع ككل مصيره ويعملون معا على تنظيمه وتوجيهه، حيث أن هذا الانتقال من البساطة إلى التعقيد يمكن قياسه في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغيرات النفسية- اجتماعية.

وقد تناول العديد من المفكرين والهيأة التنمية المحلية من هذا المدخل، ومن أمثلة على ذلك هيئة التعاون الدولية في واشنطن التي ترى أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع المحلي على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ

وتحديد حاجاتهم ومشكلاتهم العام والفردية، كما تمكن الفرد والجماعة من التخطيط لتحقيق احتياجاتهم وحل مشاكلهم، وانجاز هذه المخططات بأقصى درجة من الاعتماد على موارد المجتمع المحلي، فزيادة على هذه الموارد إذا لزم الأمر من خلال الخدمات والمساعدات المادية التي يحصلون عليها من الهيأة الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي.

ثانيا.التنمية المحلية بوصفها حركة :

وهنا لا يمكن التركيز على مفهوم البرامج وإنما على الارتباط الجماهيري وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحول والى عنصر ايجابي في الموقف الإنمائي من خلال قضية التقدم، على أن التنمية المحلية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية، والمحاولة التي يقدمها " ساند رز" تعبر عن فصل تعسفي لمكونات التنمية، لان التنمية تتضمن ككل تلك المكونات، وهذه المكونات لا يمكن أن ننظر إليها كل على حدى، فهي مكونات لمركب واحد، وهي بذلك تتكامل بنائيا ووظيفيا في ضوء الإطار العام للاحتياجات المجتمع وأولوياته وبتأثير ثقافة المجتمع وإمكانياته .

ثالثا.التنمية المحلية باعتبارها منهجا:

وهنا يمكن التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل ويضل الاهتمام في هذا البعد بالتنمية كعملية قائمة، ولكن الاختلاف في نقاط التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف.

إذ تعتبر التنمية المحلية كمنهج لأنها أسلوب يهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، وعلى العموم يمكن القول أن تنمية المجتمع المحلي تستخدم كمنهج أو طريقة للوصول بالمجتمع المحلي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية بما يشبع رغبات أفراده.

رابعا.التنمية المحلية باعتبارها برنامجا :

ويمكن التركيز هنا على مجموعة الأنشطة، ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف ويذهب " ساند رز" إلى أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة، ويكون الغرض الموجه هنا هو تحقيق مجموعة من الأنشطة، مع التركيز على البرامج وليس الجماهير.

وهنا يميل التركيز على البرنامج نفسه وليس على ما يحدث للأشخاص المعنيين به، فيصبح البرنامج في حد ذاته هو الهدف، ومن المفكرين الذين تناولوا التنمية المحلية على أنها برنامج نجد " آرثر دانهام" الذي اعتبر أن تنمية المجتمع المحلي هي" جهود منظمة لتحسين ظروف حياة المجتمع وتحسين قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي

وعلى الرغم من الاختلاف في الإطار النظري لتنمية المجتمع إلا أن هناك تأكيدا على أنها تقوم على تضافر مجهودات الجماعات المحلية بإتباع منهج علمي ومن خلال عملية يمر بها المجتمع لإحداث التغيير المقصود، ومع تعدد المراحل النظرية لتنمية المجتمع المحلي ألا أنها جميعا لا تقوم على الإكراه بحكم أن تنمية المجتمع تقوم على الجهود الطواعية التي

يقدمها أفراد وجماعات المجتمع باعتبارهم دون إكراه، رغبة منهم في المشاركة لإحداث التغيير وهذا يتطلب بالضرورة إقناعهم بجدوى هذا التغيير.

أهداف التنمية المحلية

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى وراءه التنمية المحلية يتمثل في تحسين الحياة في كافة المجالات و تطوير المجتمع المحلي حتى ينعم بالحياة الكريمة، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي :

- تحسين حياة أفراد المجتمع حتى يمكن العيش داخل محيط صحي وجميل

-إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

-إعادة الثقة إلى المنطقة المحلية وخاصة الريف الذي طبع عليه شعور الدونية أمام المدينة و التي طغى عليها الشعور بالتفوق الشيئ الذي جعل أهالي الريف يفقدون ثقتهم في عاداتهم وتقاليدهم ساعين إلى النزوح من الريف وتقليد سكان المدينة

- سد احتياجات السكان المحليين من السلع والخدمات.

- تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية – التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا ،اقتصاديا وثقافيا.

- تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فاعلية وكفاءة في المجالات السياسية

- صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط من أجل تحقيق نموا متوازنا، مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات من خلال ترابط المشاريع وتكاملها وحتى يكون إحساس دائم بالوحدة الوطنية.

المحاضرة :(05)

1.نماذج التنمية المحلية .

من خلال استقراء النماذج الإنمائية التطبيقية لكثير من الدول النامية يتبين أن هناك ثلاث نماذج رئيسية للتنمية المحلية.

أولا.النموذج التكاملي :

ويتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تهم كامل المجتمعات المحلية أي تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة ،حضرية ،ريفية ،صحراوية ، وهي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

والنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي من خلال التنسيق والتعاون بين جهود الحكومية والمحلية ،كما يقوم هذا النموذج على مبدأ التنمية المحلية المستمرة بغرض توفير مؤسسات التنمية المحلية والتي تشرف عليها الأجهزة المركزية والأجهزة الوطنية القائمة على المستويات الإدارية المركزية والمحلية ،لان التنمية المحلية هي جزء من التنمية الوطنية .

ويشترط لنجاح هذا النموذج توافر شبكات الاتصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية ،والهيئة النوعية الوظيفية من خلال هيئات ومؤسسات ولجان دائمة أو مشتركة تصهر على مراقبة ومتابعة البرامج الإنمائية ،ولن يتأتى هذا إلا عن طريق تكامل المستويات الإدارية والتنظيمية المسؤولية عن إدارة التنمية المحلية والتنمية الوطنية ،وذلك في ظل توافر قدر معين من اللامركزية في اتخاذ القرارات التي تعين على تنفيذ برامج التنمية المحلية في إطار الخطة العامة للدولة .

ثانيا.النموذج التكييفي.

يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في كون أن برنامج كل منهما ينبثق على المستوى المركزي ،ولكن الخلاف بينهما يتمثل في كون النموذج التكييفي يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي وذلك من خلال الإشارة إلى الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية ،كما لا يتطلب هذا النموذج استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم لأنه قابل للتنفيذ في ظل أي نوع منه ،ويمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

ثالثا..نموذج المشروع.

هناك اختلاف بين نموذج المشروع وبين النموذجين وذلك لكون هذا الأخير يطبق في منطقة جغرافية معينة لها خصوصياتها المتميزة ،ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية أن هذا النموذج المتعدد الأغراض ،يمكن أن يكون نموذجا تجريبيا آو استطلاعيا يطبق على المستوى الوطني إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية .

2.خصائص التنمية المحلية.

تتسم عملية التنمية الجيدة بالخصائص التالية:

هادفة:

ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانات والا فان هذه الأهداف لن تتحقق.

علمية:

التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ود ارسات وبحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوئها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها.

نظامية:

لا تتم عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات،والعمليات، والمخرجات، وتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية والتمويل...وغيرها.

وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها.

ايجابية:

ينبغي أن تكون التنمية ايجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور اقل إلى طور أرقى، أو من جيد إلى أجود، وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية،فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.

مستمرة:

ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن

احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى...الخ.

الشمول و التكامل :

ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يمكن -مثلا- الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزارعة أو السكن أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، ويقصد بالشمولية كذلك شمول التنمية على كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة، وتكافؤ الفرص، وإرضاء لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية، بينما يحرم الآخرون وقد يكونون من الفئات الفقيرة الأقل قوة وتأثيرا في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية.

ويعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجالا ونساء وأغنياء وفقراء، ومتعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسميين أم شعبيين.

التوازن و التنسيق:

ينبغي م ارعاة توازن مشروعات ب ارمج التنمية المختلفة، ويعني ذلك الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثلا المجتمعات الفقيرة تمثل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على عداها،

مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس، والقضايا الأخرى تعد فروعا منها، وفي مجتمعات أخرى غنية مثل دول البترول، حيث يحقق الدخل فائضا يكون للخدمات الصحية والإسكانية والاجتماعية شأن أكبر.

و ينبغي مراعاة التنسيق بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة، ويهدف التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع، وتضافر جهودها، بحيث لا تصبح مشروعات وبرامج التنمية، متكررة أو متناقضة أو متداخلة مما يبعثر الجهود، ويزيد من تكاليف الخدمات، ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد، مما يقلل الحماس للعمل الجمعي، مما يكون له اثر على فشل مجهود التنمية .

المبدأ الديمقراطي:

يعتبر المبدأ الديمقراطي جوهر أي برنامج للتنمية أو مشروع من المشروعات، بمعنى أن لا تفرض مشروعات التنمية فرضا على افراد المجتمع المحلي وإنما لابد وأن تنبع من داخله، وبتعبير آخر نتبع من القاعدة متجهة إلى القمة وهو أمر ضروري حتى يمكن أن يشارك فيها أعضاء المجتمع بإرادتهم وباختيارهم.

المحاضرة :(06)

3.ركائز التنمية المحلية:

تتلخص ركائز التنمية في الآتي :

المشاركة الشعبية:

وهي إسهام أفراد المجتمع المحلي تطوعا و اختيارا في أعمال التنمية حيث تعبر عن احتياجاتها الفعلية و توجيه الجهود الحكومية نحو المشروعات التنموية الضرورية وذلك

باعتبار التنمية المحلية العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي.

وتعرف المشاركة الشعبية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية و الاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز الأهداف.

إن مشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية عملية ضرورية بل وأساسية لتحقيق النتائج و بلوغ الأهداف المرجوة، وتكمن أهمية المشاركة الشعبية في النقاط التالية:

- يعتبر المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجته.

- تمكن المشاركة الشعبية من اكتشاف المشاكل المتعددة التي يعاني منها الأفراد والتي يصعب العمل على حلها عن طريق الموظفين في الإدارة المحلية.

- إن اشتراك الأفراد في عمليات التنمية يؤدي إلى مساندتهم لها والاهتمام بها مما يجعلها أكثر ثباتا و أعم فائدة.

- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي.

- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي للجهد الحكومي وهو ضروري للخطة الإنمائية.

- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف وتقليل الأخطاء.

إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير ، والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية ، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة ، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج ، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك .

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها ، وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها ،ذلك لأن جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف أمام التحديدات والتغيرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم .

-تكامل مشروعات الخدمات و التنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد . وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع .

- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان واذا حدث وبدا المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية ، فيجيب اختبار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن ، والتي تسدد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة .

وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بان هناك فائدة أو

منفعة ملموسة يحصلون عليها من إجراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم .

إذن فالثقة في فعالية ب ارمج التنمية الاجتماعية المحلية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها. والعقبة التي يواجهها المسؤولون عن التنمية الاجتماعية المحلية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة . ومتى قامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية تم كل شيء دون مقاومة وسهلت عملية الاقتناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبيرين .

-الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية . ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع .

وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع . فاستعمال الموارد المألوفة ، في صورة جديدة مألوفة بالنسبة له هذا ينطبق أيضا على الموارد البشرية . فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة .

المحاضرة :(07) مجالات التنمية المحلية

ونركز على الجوانب الأساسية ونذكر منها :

1.التنمية الاقتصادية: وهي التنمية التي تعنى بالتخطيط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي، الزراعي وغيرها، كما تشير إلى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية، وقد ظهرت عدة نظريات للتنمية الاقتصادية أهمها: نظرية شومبيتر، ونظرية روستو، نظرية التبعية، ونظرية النمو المتوازن، من طرف المفكر "روزنيشتين"

2.التنمية الاجتماعية:

هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وهكذا فهي ليست مجرد تقديم للخدمات وإنما تشتمل على

جزأين أساسين هما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي تعد مسايرة لروح العصر وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات،وعلى الرغم من ارتباطها بالعنصر الإنساني وبالخدمات المتنوعة المقدمة إليهم (تعليم، صحة، سكن) فهي تتطلب الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، أي أنها ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد، وقد ظهرت لأول مرة وبطريقة عامية رسمية في هيأة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955، بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد عرف كل من " لاري نيلسون " NILSON و فارنررامسي "VERNER RACAY التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم "وهي تشتمل على العناصر التالية:

-التغيير البنائي:ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويقتضي هذا التغيير حدوث تحول كبير في ظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

-الدفعة القوية: من أجل خروج المجتمعات النامية من تخلفها لابد لها من حدوث دفعة قوية للخروج من حالة الركود من أجل إحقاق التقدم في أسرع وقت ممكن وتتحقق هذه الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع.

-الإستراتيجية الملائمة: يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة النمو الذاتي، ولكي يتم استخدام الوسائل استخداما صحيحا لابد أن تكون مزروعة وفقا لخطة جيدة الإعداد، كما ينبغي أن تقوم على أساس التكامل والتوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.

3.التنمية السياسية:

تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية،أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية، وتعرف بأنها عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطور أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير

وتعكس مصالحها وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام .

كما أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين، ومن أبرز أهدافها:

-تحقيق المواطنة وبناء الدولة القومية.

-ترسيخ التكامل السياسي

-تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها.

-زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد.

-زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية.

المحاضرة :(08)

4. التنمية البشرية:

يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع، كما أنه الهدف من التنمية هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضا ، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغيرا وتحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع .

وتنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولا وتعرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية وهي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية،بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته والاعتماد على تنمية مجتمعه. وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1990 فإن الأغلبية ترى بتوسيع خيارات الناس تمكن هذه الخيارات الأساسية في جميع مستويات التنمية.

وهي أنه على الإنسان أن يحي حياة جيدة وصحية وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستضل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993، إلا أن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس تعني استثمار

قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس تعني كفالة توزيع ثمار النم الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعلى نحو عادل أما التنمية بواسطة الناس فتعني إعطاء كل امرأ فرصة المشاركة فيها.

وعلى هذا الأساس فان التنمية البشرية (الإنسانية) المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين عبر تمكين الفئات المهمة وتوسيع خيرات المواطنين و إمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب معرفة وتمكين الإطار المؤسساتي والتنمية الإنسانية تعتبر استدامة للتنمية بالمعنى إلي يضمن عدالتها في كل أبعادها الوطنية بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق العالمية فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية والزمنية كبعد ثالث يخص بحفظ مصالح الأجيال الحالية واللاحقة الأمر الذي يتطلب مشاركة فعالة في التنمية من طرف المواطنين أو الأفراد.

ولن تكون هذه المشاركة فعالة إلا إذا قامت بتمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم في الدفاع عن حقوقهم. إن تمكين الموطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة للمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.

5.التنمية الإدارية:

إذا كانت التنمية تعرف على أنها تغير اجتماعي إداري مقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه، أي أنها العملية المرسومة والمقصودة والمخطط لها تخطيطا سليما،يهدف إلى إحداث تغيير لتقدم المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية كانت أو اجتماعية، ثقافية أو سياسية وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة،والمقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيار والتدريب، والترقية.

وتختلف هذه الوظيفة عن وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة ما يطلق عليه قسم وإدارة الأفراد ، وينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة، قدرة اجتماعية متفاعلة، قدرة سياسية واعية وموجهة وقدرة إدارية كفأه ومنفذة وأي خلل يمس أحد المستويات هذه القدرات يشل حركة التنمية ويعيقها.

وعليه فالتنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط له تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإشباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح المجال للتدريب لتنمية قدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية للتنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية، وتبقى التنمية من الناحية الإدارية تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات

المخططة سلفا يستعمل فيها الأساليب الفنية كالتدريب والتوجيه وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمعنوية كالاستثمارات من أجل رفع مردودية العمل الإداري وجعله مؤهلا لإدارة التنمية.

وعلى هذا الأساس تعتبر التنمية الإدارية تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع الكفاءة والفعالية للأجهزة الإدارية وزيادة قدراتها على العمل الايجابي الأمر الذي يمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة لها بأقل تكلفة ممكنة، والتنمية الإدارية الفعالة والفعلية مرهونة بوجود قيادة إدارية فاعلة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما ينمي في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

كما يقترن مفهوم التنمية الإدارية أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى درجة من التنمية الاقتصادية.

المحاضرة :(09)

نماذج من العالم:

1. برامج تنمية المحلية في زامبيا:

بدأ اهتمام حكومة زامبيا بالتنمية المحلية منذ عام 1953في محاولة هادفة إلى تحسين شغل أوقات الفراغ للأهالي والتركيز على الأنشطة الترويحية، ثم امتدت لتشمل الخدمات المهنية كالصناعة المنزلية، التجارة، صناعة الفخار...الخ، ومهن أخرى كمدارس التمريض، وكان ذلك بسبب كثرة التنقل وعدم الاستقرار الذي يتميز بهم هذا الشعب، وبعد 1959وانتشار الاهتمام بالتنمية المحلية أصبحت وزارة العمل والخدمات الاجتماعية تزود السلطات المحلية بالكتب والبرامج التي تهدف إلى التحضر وتنمية المجتمعات الحضرية، ولذلك زادت الأنشطة التنموية التي تمثلت في إنشاء أندية العمل لكل الأعمار من الجنسين، زيادة النشاط النسائي،

إنشاء المكتبات العامة، زيادة الأنشطة الترويحية وشغل أوقات الفراغ، بناء الأندية الاجتماعية والثقافية، وضع برامج للتدريب المهني والتربوي، عقد المناقشات والندوات التي تحفز من مبادرات الأهالي، وازدياد مؤسسات الخدمات التي يعمل بها مهنيون متخصصون. وباعتبار لأن عنصر المشاركة الشعبية جزء ضروري من أي برنامج لتنمية المجتمع فقد بذلت السلطات المحلية كل ما في وسعها من أجل زيادة مشاركة الأفراد والجماعات في

التخطيط والتنظيم والتنفيذ لبرامج وخدمات تنمية المجتمع، وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها السلطات المحلية في سبيل ذلك ،حيث ينظر الناس للسلطة المحلية باعتبارها هيئة قانونية أو تنظيما ذا سلطة مسؤول عن تقديم هذه الخدمات، بالإضافة إلى أن البناء الإداري للحكومة المحلية كان من التعقيد الذي لا يسمح بمشاركة الأهالي-.

إلا أنه مع ازدياد التربية الاجتماعية والسياسية، وخلق الفرص لتعلم تنظيم وتنمية المجتمع، وخلق الوعي لدى الأهالي لمواجهة المشكلات التي يعاني منها مجتمعهم المحلي، قد زاد من اشتراك الناس في التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم، والمشاركة في وضع وتنفيذ الخطط لبرامج تنمية المجتمع المحلي.

وكان أخصائيو التنمية يجتمعون بقيادات المجتمع والأعضاء المنتخبين منهم لمناقشة مشكلات المجتمع المحلي ووضع الحلول لها، وذلك لجعلهم أكثر ارتباطا باتخاذ القرارات وأكثر فاعلية في المشاركة والحرص على تنفيذها.

ونظرا للنتائج الإيجابية لهذه التجربة التنموية فقد أنشئت في عام 1966 إدارة لتنمية المجتمع المحلي تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تتكفل بوضع سياسية تنمية المجتمع المحلي، وكانت تتضمن تزويد السلطات المحلية بالاستشارات الفنية من خلال مركز كيتوى، إعداد الدورات التدريبية للعاملين بمراكز تنمية المجتمع، منح المساعدات للهيئات العاملة ومشروعات

الجهود الذاتية الصغيرة في مناطق السلطة المحلية،تزويد السلطات المحلية في البلاد بالخدمات الضرورية والتدريب على ممارستها. وقد هذه السياسة أن المشكلات الاجتماعية

يمكن أن تعالج بطريقة أفضل من خلال المجتمعات المحلية ذاتها، ومن منظور احتياجاتها التي تراها أفضل مما يقترحه المخططون الاجتماعيون العاملون بهيئات الخدمة الاجتماعية، ولقد شجع هذا الناس على تنظيم أنفسهم على مستوى الجيرة المحلية لمقابلة احتياجاتهم المستمرة بفضل تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والثقة بالنفس، وهو الهدف الأول لأي برنامج لتنمية المجتمع، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها السلطة المحلية والتي لا تستطيع الجهود الأهلية التطوعية القيام بها.

2.تنمية المحلية في بنغلاديش:

لقد كان ربع سكان مدينة دكا يقطنون الأحياء الفقيرة، وكل سكان هذه الأحياء هم من عمال اليومية والمتاجر البسيطة الصغيرة، والباعة المتجولين، وسائقي عربات الثيران...، أما الخدمات العامة كمياه الشرب، الكهرباء، الصرف الصحي، الغاز، الرعاية الصحية، المدارس...الخ، فتكاد تكون منعدمة. كما أن قاطني الأحياء الفقيرة ليس لهم أرض أو مأوى، وأغلبهم يعيشون فقرا مدقعا.

من هنا كانت الحاجة إلى برامج لتنمية المجتمع، وهو ما لا تستطيع الحكومة بمفردها أن تواجهه، ولذلك بدأ تكثيف جهود الأهالي من أجل تنفيذ هذه البرامج، وكانت الأهداف الأساسية للبرامج هي: خلق الشعور المتحضر، الحث على المساعدة الذاتية والاعتماد على النفس، تعزيز التماسك الاجتماعي، تشكيل اللجان المحلية لتنظيم الخدمات المجتمعية الضرورية، التنسيق بين الأنشطة الأهلية والحكومية.

وأخيرا إعداد وتدريب القيادات المحلية. وكانت أنشطة الرعاية الاجتماعية تدور حول دراسة احتياجات أهالي المجتمع، تحديد الأولويات، تحديد موارد المجتمع المتاحة، إعداد القادة المحليين، تشجيع الأهالي على المشاركة في برامج خدمة المجتمع، مساعدة وتوجيه الهيئات للرعاية الاجتماعية التطوعية.

أما برامج مشروع تنمية المجتمع المحلي الحضري فقد كانت تشتمل على التدريب على الخياطة والتطريز، صنع الأثواب التربية الدينية والاجتماعية الاختزال والآلة الكاتبة، إصلاح الراديو والكهرباء، التخطيط السكاني والأسري، البرامج الرياضية،والترويحية...الخ

وقد كانت هذه البرامج التنموية تنفذ أحيانا بالاشتراك مع الهيئات التطوعية،وأحيانا بدونها، حيث كانت هيئة مشروع تنمية المجتمع توفر التجهيزات والآلات وأجور المدرسين، بينما توفر الهيئات التطوعية المواد الخام بالنسبة لبرامج الإعداد المهني، وقد ساعدت هذه البرامج على تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال تعلم السيدات والعاطلين مهارات جديدة مكنتهم من كسب دخل إضافي.

3.تنمية المجتمعات المحلية في الأردن:

قامت بهذه التجربة مؤسسة نور الحسين، وهي مؤسسة تنموية غير حكومية أنشئت عام ،1985وتركز استراتيجية هذه المؤسسة على تحقيق التنمية المستدامة، هادفة من وراء ذلك إلى المساهمة الفاعلة في تحسين نوعية الحياة للمجتمعات الأردنية من خلال الاستجابة للاحتياجات الأساسية والتنموية المختلفة في كافة أنحاء الأردن، عبر نماذج تنموية مبتكرة ومتكاملة، ووضع معايير وطنية للتنمية المتكاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي. بوشر في

تنفيذ هذا المشروع الهادف إلى تحسين نوعية الحياة من خلال تلبية الحاجات الأساسية أولا، ثم تلبية الحاجات التنموية ثانيا، مع نهاية عام ،

وقد توسع هذا المشروع ليشمل واحدا وعشرين قرية وبلدة مع نهاية ،2002وقد اعتمد المشروع في أساس عمله على تشكيل المنظمات المحلية الممثلة لكافة قطاعات السكان في المجتمع المحلي، وتفعيل دورها بالتدريب والتوجيه بحيث يكون عمل المشروع في النهاية منصبا على الإشراف والمتابعة. وتشمل هذه التنظيمات مجالس تنمية محلية، لجان المرأة، لجان فنية مساندة على مستوى القرية، لجان قروض، أندية بيئية وغيرها.

وقد تم وضع الخطط على ضوء الاحتياجات الأساسية والتنموية لكل قرية من قبل مجالس التنمية المحلية، والتي تتضمن الجوانب الاجتماعية)كرياض الأطفال، أندية الأمهات، التثقيف الصحي والبيئة(، والجوانب الاقتصادية كالمشاريع الإنتاجية الجماعية والمشاريع الإنتاجية الفردية وبرامج الإقراض ، والجوانب التدريبية ،تدريب اللجان والتنظيمات المحلية وتأهيلها.

لقد ساهم هذا المشروع في تحسين نوعية الحياة بالحد من نسبة البطالة في الريف وخلق فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة، ورفع مستوى المعيشة وزيادة دخل الأسر من خلال استقطاب التمويل لإنشاء المشاريع المدرة للدخل على مستوى الفرد والجماعة، وإنشاء صناديق التنمية مثل)صناديق القرى، صناديق الائتمان، وصناديق الأسرة والطفل(، حيث تقوم هذه الصناديق بتقديم التمويل اللازم -وضمن آلية مريحة تتناسب واحتياجات الأسرة وإمكانياتها- لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، ودعم بعض المشاريع القائمة، بالإضافة إلى

برامج لتقديم القروض العينية بمختلف أنواعها ويكمن سر نجاح هذه التجربة في كونها تعتمد بشكل أساسي على تمكين المنظمات المحلية لإدارة العملية التنموية من النواحي الإدارية والمالية، وإعداد الخطط والمشاريع وتحديد الاحتياجات التنموية والبحث عن سبل ووسائل تلبيتها، ويشمل ذلك أيضا

- تفعيل مشاركة المجتمع المحلي من خلال تقوية وبناء قدرات الاعتماد على الذات للسكان المحليين بحيث تصبح مسؤولة فعليا عن حل مشاكلها، ومدربة على إدارة برامج وفعاليات تساهم في تطويرها.

- -تفعيل مشاركة المؤسسات الرسمية والأهلية.

- إتباع منهج تنمية التنمية الشاملة المتكاملة انطلاقا من القرية إلى المنطقة التنموية الأكبر.

- إدارة التنمية المحلية من القاعدة إلى القمة من خلال تمكين التنظيمات المحلية من إدارة عملية التنمية المحلية.

-تعظيم دور المؤسسة التنموية من خلال دور الميسر والمسهل وليس البديل عن المجتمعات.

-استثمار الموارد المحلية والذاتية.

-تمكين المقترضين والعملاء من مهارات مهنية من خلال التدريب والممارسة والتوجيه.

وعلى الرغم من نجاح هذه التجربة إلى حد كبير فقد لاقى المشروع عدة صعوبات أثناء تنفيذه، من أهمها ارتباط المشاريع التمويلية في أذهان الأهالي بمفهوم الهبات والمساعدات، وضعف التوجه لدى المجتمعات المحلية نحو الاستثمار والإنتاج والعمل.

المحاضرة :(10): التنمية المحلية في الجزائر

1 التنمية قبل الاستقلال :

إن أبز ما يميز هذه المرحلة هي خطة قسنطينة والتي كانت ترمي في ذات الوقت إلى إيقاظ الأرياف التقليدية (انبعاث البلاد) وتصنيع الجزائر (توسيع الجزائر الحديثة) ولكن عند الانتقال إلى تنفيذ تحول ذلك مجرد حبر على ورق كما هو الحال مع العديد من الأمور في الجزائر ، في ذلك الوقت ، كم أن المؤسسات الاقتصادية والصناعية و المرافق والمنشات الموجودة كانت تقليدية في ميكنتها وأساليب إدارتها وكانت تتعلق أساسا بالصناعات التحويلية و الاستخراجية كما وضعت ونظمت في مناطق جغرافية محدودة لا تخدم سوى جزءا صغيرا من البلد وسكانه ، حيث يتركز خصوصا في المناطق التي اهتم الاستعمار بتنميتها لصالح المعمرين ولصالح فرنسا، ولهذا لاعتبار، فهي فضلا عن أنها غير كافية فكانت تحتاج إلي جهد خاص لتكثيفها .

وإذا كانت التنمية في الجزائر تخدم مصالح فرنسا، فإنها كانت تقوم أساسا منذ 1958 على صناعات الاستخراجية وتنمية الزراعة التي كان يديرها المعمرين ، فقد كان الموزعون والمغلوبين من المشتغلين الجزائريين هم وقود مزارع المعمرين ومصانعهم وكان يتم ذلك تحت وطأة قواعد عمل جائرة وتعسفية، كان العامل الجزائري يؤدي يوم عمل

طويل في ظروف عمل صعبة بالإضافة إلى اجر المنخفض وعدم الاتمان لمستقبل العمل حيث انتشر الفقر وسوء التغذية و الجهل و الأمية – حوالي 98 %من مجموع السكان أمي _ والحرمان والقهر وصار الإنسان الجزائري بصفة عامة خارج مسار عملية التنمية بل هو آلة لخدمة التنمية في فرنسا .

2 .**التنمية المحلية الجزائر بعد الاستقلال.**

لقد خرجت الجزائر من معركة التحرير منهوكة القوى، محطمة الهياكل المادية وأثرت سلبا في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية، كالطرق والمواصلات والإنارة الكهربائية خصوصا في المناطق الريفية التي تحملت أكبر التضحيات في الكفاح والتحرير. حيث ترك الرحيل الجماعي للأوربيين من الجزائر أزمة حادة ناجمة عن عدة صعوبات، زادت من تدهور الحالة الاقتصادية خلال هذه المرحلة وتجلى ذلك في مايلي:

- مغادرة الجزائر ما يقارب من مليون معمر في بضعة شهور، حيث رحل منهم 95% ويشكلون حوالي 800.000 شخص، بينهم عدد كبير من الإطارات، إذ كان عدد الأوربيين الناشطين يقدر بـ 300.000، فهناك 30.000 من أصحاب وملاك المنشآت، 15.000 من الإطارات السامية و 35.000 من العمال المختصين.

- أخذ المعمرين كل مدخراتهم ورؤوس الأموال، التي قدرت سنة 1962 بحوالي 500 مليون فرنك فرنسي شهريا، أما في شهر جوان من نفس السنة، فقد تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا.

- انجر عن رحيل المعمرين خاصة الذين كانوا يسيرون المؤسسات الاقتصادية توقف كل المشاريع الاستثمارية المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي، مما

ترتب عنه ارتفاع نسب البطالة لدى الجزائريين الذين أصبحت تهددهم المجاعة مع خروج عدد كبير منهم من سجون المستعمر.

و أمام هذا الواقع المتدهور بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، تمثلت في إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم تحاول من خلالها تنظيم النشاطات الاقتصادية، وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق ،حيث سطرت الخطوط العريضة للتنمية والتي نجد انعكاسا لها في مخططات متتالية يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني قوي معتمدين آنذاك على النظام الاشتراكي ،كخيار سياسي واقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المنشودة وبهدف الوقوف على أهم الإنجازات التي أنجزت خلال هذه الفترة، وتقسم هذه المرحلة إلى:

2- التنمية المحلية 1962 – 1966:

تميزت الفترة الأولى التالية للاستقلال بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه ولذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، وعلى الرغم من قصر هذه المرحلة التي تغطي الفترة 1962 – 1966 ومن بين ايجابياتها أنها كانت مرحلة هامة ،حيث مهدت وهيئت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة.

و رغم ما يميزها أنها كانت فترة اتسمت بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال.

لقد اهتدت الجزائر إلى نظام التخطيط كونه أداة عمل مناسبة في تلك الفترة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس مجرد وسيلة اشتراكية لأداء العملية الاقتصادية، وقد نجح هذا المسعى من خلال سياسات التأميم التي اعتمدتها الجزائر

،وذلك بتأميم أراضي المعمرين سنة 1963 والمناجم 1966 وكذا البنوك وشركات التأمين 1966.

إن الاختيار الاشتراكي الذي اعتمدته الجزائر تكرس في العديد من النصوص السياسية انطلاقا من :

مؤتمر الصومام 1956 الذي كرس التوجه الاشتراكي.

ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962.

ميثاق الجزائر 1964.

الميثاق الوطني 1976.

أ ميثاق طرابلس 1962:

بدأ التحضير لمؤتمر طرابلس مع بداية شهر أفريل 1962، حيث تم إرسال الدعوات إلى قادة الولايات،ولأول مرة توفرت ، شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل، وعقد المؤتمر في شهر جوان ،حضره قادة الثورة العسكريين والمدنيين ناقشوا فيه برنامج حدد معالم النظام السياسي ،الاقتصادي والاجتماعي للجزائر المستقلة ضمن الميثاق مجموعة من الاختيارات أهمها:

- إقامة تنمية حقيقية للبلاد على المدى الطويل ،بإقامة صناعات قاعدية لتلبية احتياجات زراعية عصرية.

- محاربة التسلط الاحتكاري والاقتصادي.

- ضرورة بناء اقتصاد وطني متكامل وتحقيق الاستقلال الوطني.

- مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج ،مع تغيير جذري على هياكل الحياة في الريف وتصنيع البلاد.

- التأكد على النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة والمتوازنة ،وتعد قرارات المؤتمر أهدافا طموحة على المدى البعيد لتأكيدها على ضرورة القيام بالصناعات الثقيلة، وتوجيه مجهودات الدولة في اتجاه إتقان الصناعات الحرفية ،وإقامة الصناعات الصغيرة، والاهتمام بصناعة الحديد والصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية، ومن هنا تؤكد قرارات المؤتمر على ضرورة بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية في إطار مبادئ اشتراكية.

ب ميثاق الجزائر 1964:

إن ميثاق الجزائر كان حصيلة المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني بعد إعلانها "الوحيد واحتكار السلطة لوحدها".

فقد فجر هذا الميثاق المنعقد في أفريل 1964 الصراع بين بن بلة الذي كان يريد إعادة بناء الحزب لتوظيفه في مواجهة كل من المعارضة والجيش، وبين هواري بومدين المسيطر على الجيش باعتباره مصدر سلطتهن وتمخض عن هذا المؤتمر وثيقة جديدة سميت "ميثاق الجزائر"، الذي هو بمنزلة برنامج استراتيجي لجبهة التحرير الوطني،حيث حدد الميثاق الخيار الاشتراكي للجزائر واصفا الاشتراكية بأنها قابلة للتحقيق بفضل الديناميات الشاملة للصراع الاجتماعي.

كما ظهر ذلك بعد تحرير الوطن مباشرة، ويحدد الميثاق أن الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه الاشتراكية هو التسيير الذاتي في كل من الصناعة والزراعة، وفي هذه العملية

سيصبح دور العمال الحضريين والريفيين المشتركين في التسيير الذاتي أكثر فأكثر حسما لأن الأساس الاجتماعي للسلطة الثورية لا يمكن أن يكون ،إلا بجماهير العمال المتحالفين مع فقراء الفلاحين في القطاع التقليدي ومع المثقفين الثوريين.

يحدد الميثاق اختبار التسيير الذاتي كنموذج اقتصادي للجزائر الذي يوجه فترة الانتقال وهو يعترف بالتناقض البنيوي الذي يعتري التنظيم الاقتصادي هذا بين طرائق و بنى تنتمي لتنمية رأسمالية وأهدافه اشتراكية، ولكن الميثاق يعطي أولوية لمبدأ التخـطيط المركزي من جانب الدولة بهدف خلق مؤسسات مختـلطة ووطنية، وتقوية القطاع العـام الاشتراكي ومحاربة المشاريع الخاصة.

إن ميثاق الجزائر وما ينطوي عليه من أساس أيديولوجي مبني على العداء للامبريالية ويدعم قضايا الاشتراكية، والاقتصادية والمساواة الاجتماعية، كما يفتقد إلى مشروع جديد لبناء الدولة الديمقراطية، والمجتمع المدني الحديث، يتجاوز جدليا استمرار الصراع للنفوذ على جهاز الدولة المقترن دائما باستخدام العنف بين فرقاء الصراع الذين يختلفون في تصوراتهم الإيديولوجية والسياسية لبناء الدولة الجزائرية الفتية.

ج الميثاق الوطني 1976:

يعتبر الميثاق الوطني بمثابة الإطار المرجعي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، حيث تضمن بلورة الرؤى المختلفة المعروضة سواء في برنامج طرابلس 1962 أو في ميثاق الجزائر 1964، وعليه فإن الميثاق الوطني هو استمرار لعملية التوضيح السياسي والبلورة الإيديولوجية ،التي ما فتئت تتطور منذ سنين ابتداء من نداء أول

نوفمبر و وثيقة الصومام 1956 وبرنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 إلى بيان 19 جوان 1956 و هو يمثل بدون شك مساهمة جديدة في التحرير الكامل للشعب الجزائري ،ويعبر في آن واحد عن تطلعاته العميقة

إن الاختيار الاشتراكي تأكد من الناحية التاريخية عبر المواثيق التي ظهرت قبل الميثاق الوطني، وهو امتداد لتلك المواثيق التي صدرت عن الثورة الجزائرية والميثاق الوطني لم يكتف بتحديد الخطوط الأساسية للنظام الاقتصادي و الاجتماعي الحالي، وإنما حدد الإطار العام لنشاط القوى الاجتماعية للثورة من جهة ،و وضع الخطة العامة للدولة الاشتراكية، وما ينبغي أن يكون عليه الاقتصاد الوطني في المستقبل من جهة ثانية، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أن الميثاق الوطني دخل حيز التطبيق في 27 جوان 1976، بعد استفتاء شعبي عام، قد حدد أن بناء الاشتراكية يتماشى مع ازدهار القيم الإسلامية التي تشكل أحد العناصر الأساسية المكونة لشخصية الشعب الجزائري، وأن المسائل الأساسية التي تقوم عليها إستراتيجية التنمية في الجزائر تكمن في تحقيق الثورات الثلاث:

أ- الثورة الصناعية.

ب- الثورة الزراعية.

ج- الثورة الثقافية.

3 – التنمية المحلية 1967 – 1979:

تعد سنة 1967 البداية الحقيقية للنخبة السياسية الحاكمة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال ، حيث تبنت هذه النخبة نظام التخطيط كإستراتيجية جديدة

ومتميزة في تاريخ المسار التنموي، تجسدت في ارتباط القرار السياسي بالمسعى الاقتصادي، إذ تمكنت الجزائر من إعادة النظر في الملكية والوسائل الإنتاجية وتبني أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه عملية التنمية وتنظيمها.

فكان ذلك بمثابة نقطة التحول، حيث دخلت الجزائر تجربة من أجل صياغة إستراتيجية شاملة لبلوغ التقدم الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية ، تقوم هذه الإستراتيجية على إزالة الاختلال والتشوه في ما خلفه الاستعمار في البنية الاقتصادية، وبالتالي محاولة تنفيذ خطة تتميز بالانتقال النوعي إلى اقتصاد قوي، قادرة على تخطي مظاهر التخلف اعتمادا على التخطيط في ضبط الوسائل وتحديد الغايات.

لقد ساعد في تنفيذ هذا المسعى تلك الإجراءات المرتبطة بمبدأ التأميم وإعادة الثروات الوطنية، وعليه فقد أصبحت سياسة التخطيط ميزة جلية ترتبط بكيفية تحقيق التنمية ،كعملية إجرائية لمراقبة بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلاد على مستوى الدخل والاستهلاك وتوفير مناصب العمل والاستثمار والادخار والتصدير والاستيراد بغرض تحقيق الأهداف.

و من هنا عمدت الدولة على إعداد مجموعة من المخططات التنموية،) بدءا بـ:

المخطط الثلاثي (1967- 1969).

المخططان الرباعيان الأول والثاني (1970-1977).

إضافة إلى المخططين الخماسين الأول والثاني في عشرية الثمانيات (1980 – 1989)، وجاءت كل هذه المخططات تنفيذا للمواثيق، ومراعاة لواقع المجتمع الجزائري مثل ما هو مبين في الجدول التالي :

جدول (03) : يبين خصائص المخططات التنموية في الجزائر

المخطط الثلاثي 1967- 1969	برنامج استثماري موجه إلى المناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي.
المخطط الرباعي الأول 1970- 1973	تخصيص ما قيمته 30 مليار دج والبدء باستراتيجية التصنيع ،وإنشاء كتابة الدولة للتخطيط.
المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977	تخصيص مبلغ 100 مليار دج لتكثيف النسيج الصناعي ،إلى جانب إدماج القطاعات الاقتصادية الأخرى.
المخطط الخماسي الأول 1980- 1984	إعادة إقرار التوازنات الاقتصادية بتخصيص مبلغ 250 مليارد ج إضافة إلى إعادة تنظيم المؤسسات ،وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989	خصص هذا المخطط لتنمية الزراعة والري والإسكان والنقل، وتسديد الديون الخارجية.

المصدر: عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة**. القاهرة:

دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 134.

و انطلاقا مما سبق فإن تدخل الدولة على هذه المخططات، لأجل تحقيق التنمية الشاملة والتحكم في مسارها ،هو التعبير عن ثلاث خصائص كبرى و هي:

- **الجانب الإيديولوجي:** تمثل في التركيز على تطبيق النهج الاشتراكي في بناء الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتسييره وهذا الاختيار قد عبرت عنه النصوص الوثائقية قبل الاستقلال وبعده، تماشيا مع الواقع التاريخي والاجتماعي للشعب الجزائري واستجابة لتطلعات الثورة.

- **الجانب السياسي:** و يمثل في كون الدولة هي الوحيدة القادرة على حماية مصالح المجتمع من الاستغلال الخارجي، الذي مكنته ظروف الاحتلال من النفوذ في هيكل الاقتصادي الوطني والسيطرة عليه لعدم امتلاكه القدرة التنافسية.

- **الجانب الاقتصادي:**

لم تتكون في الجزائر طبقة رأسمالية وطنية خلال مرحلة الاستعمار ،خاصة في قطاع الإنتاج الزراعي ،وكذلك الصناعي لأن الطبقة الرأسمالية المسيطرة على الساحة الاقتصادية كانت تتمثل مالكي وسائل الإنتاج وأمام هذه الأوضاع وغيرها أملت على الدولة الجزائرية التوجه نحو الإصلاحات التنموية بعد احتكارها للنظام المالي والنقدي ،وكذلك التجارة الخارجية وهذه الوضعية مكنت النظام السياسي من استخدام الاقتصاد والمؤسسات والهياكل العمومية ،لمحاولة تخفيف التناقضات الاجتماعية والسياسية التي تحرك المجتمع وتهدد استقرار النظام.

المحاضرة :(11)

المطلب الثالث- الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية :

إن عملية التحول السياسي والاقتصادي التي شهدتها الجزائر منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، كانت استجابة لمجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية، بحيث لم تكن نابعة من رغبة حقيقية لدى النخبة السياسية الحاكمة بضرورة هذه التحولات الحاصلة.

لقد أظهرت أحداث الخامس من أكتوبر 1988 عيب الأسلوب التنموي المتبع، حيث أجبرت السلطات على الاعتراف علنية ولأول مرة بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر، وبأخطاء الماضي، مما دفع بإدخال مجموعة من الإصلاحات العميقة لمعالجة المشاكل المطروحة، خاصة مع الانخفاض الكبير للعائدات من العملة الصعبة، لكن هذه الإصلاحات برزت في الميدان السياسي أكثر منها في الميدان الاقتصادي، مما حتم على رئيس الجمهورية بإجراء تغيير حكومي، حيث جاءت حكومة "مولود حمروش" لتجسيد استقلالية المؤسسات، وإدخال آليات نظام السوق، من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد وإعادة النظر في دور الدولة من خلال لامركزية أكثر في إعداد البرامج التنموية وخطط الإنفاق وبالتالي رفع المردودية وتحقيق الفعالية ، مما يسمح بالقضاء على أساليب الرداءة في التسيير ومن أجل ذلك ،تم إصدار مجموعة من القوانين التي تهدف أساسا إلى تغيير هياكل الاقتصاد الجزائري ضمن مسار أيديولوجي جديد ،ترتبط فلسفته بتطبيق سياسة اقتصاد السوق والتوجه نحو الليبرالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

4 – التنمية المحلية و اقتصاد السوق:

إن إفرازات السياسات الداخلية في الكثير من الدول خاصة النامية منها، والتغيرات العالمية التي مست أغلبية الدول ومنها الجزائر، تجلت مظاهرها بشكل واضح وجلي في مجموعة من الاختلالات التي أصابت اقتصاديات هذه الدول وصبغتها بالأزمة شكلا ومضمونا ،ومن أهمها ،عجز في الموازنة العامة، ارتفاع نسبة البطالة، انخفاض في الفعالية الاقتصادية ارتفاع نسبة التضخم، عدم فعالية النظام الضريبي وتخلفه، ارتفاع حجم الديون الخارجية وتزايد أعباءها ومنذ ثمانيات القرن الماضي شاعت عدة عبارة في الأدبيات الاقتصادية، كإعادة الهيكلة التعديل الهيكلي، التثبت الاقتصادي.

إن هذه المصطلحات التي وإن تباينت في معانيها ودلالاتها، فإنها تصب كلها في هدف واحد وهو التحول إلى اقتصاد السوق كمنهج اقتصادي واجتماعي ،وذلك بإحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية تجاه سيادة توجهات نظام السوق الحر في النشاط الاقتصادي ويعني هذا التوجه تنصيب رأس المال الخاص على أنه الفاعل الرئيسي ،وإعلاء مقولة الربح كعلاقة اجتماعية ،وكحافز أساسي في إحداث النمو الاقتصادي.

و مع تزايد ضغوطات المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) والمتمثلة في تشجيع القطاع الخاص والإسراع بالتنظيم القانوني، أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، تحصلت الجزائر بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت أو الاستقرار، يعتمد هذا البرنامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير ،لاستعادة

التوازنات الاقتصادية الكلية وكانت مدة هذا الاتفاق سنة واحدة تلتزم خلالها الجزائر بعدة شروط ،منها القضاء على عجز الميزانية و تخفيض قيمة الدينار.

لقد ساعدت هذه العملية بإدخال الاقتصاد الوطني في السوق العالمية بالبحث عن الكفاءة والفعالية كأحد الثوابت، ولتحقيق ذلك يجب المرور عبر محاربة التضخم والتحكم في الكتلة النقدية، والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي، ومن هنا يصبح دور الدولة في ظل هذه التحولات الاقتصادية مايلي :

أ- أن تلعب دور المتحكم في الاقتصاد ،وذلك بتنمية القطاع الخاص لأنه صاحب القوة المحركة ضمن اقتصاد السوق.

ب- أن تتجه نحو المهام العادية للدولة وتوفير قوة عمومية والتحكم في الموارد المالية.

ج- أن تتفاعل الدولة مع التطور الاقتصاد الحاصل من حيث التكتلات على المستوى الجهوي وعبر التغيرات في مختلف جهات العالم.

لقد ساعدت كل هذه العوامل على التوجه نحو إصلاح على مستوى المؤسسات الاقتصادية والدخول في اقتصاد السوق، وهنا بدأت فكرة الاهتمام بالقطاع الخاص الوطني والمستثمر الأجنبي، لقد كانت الإصلاحات جد بطيئة قبل سنة 1988 لوجود معارضة داخلية ترفض التغيير لتبقى محافظة على المكاسب التي تحصلت عليها في ظل التنظيم السابق، لكن بعد ذلك التاريخ أصبحت الإصلاحات جد متسارعة ،إلى حد أنها فرضت على المجلس الشعبي الوطني سن سلسلة من القوانين تفوق ما سنه منذ نشأته ،تغير جذري في هيكل الحكم عن طريق توزيع جديد للوظائف، وللأجهزة التنفيذية والمراقبة في الدستور الجديد ،مما فتح المجال لحرية التعبير والسماح بإنشاء الأحزاب

السياسية أيضا، لأن الشعار الجديد كان الدخول إلى اقتصاد السوق وفتح الطريق أمام كل المبادرات الفردية.

المحاضرة :(12)

5 – التنمية المحلية اثناء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية، التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وكسر حاجز الركود الذي أصاب اقتصادها، فقامت بعدة إصلاحات مست مختلف الميادين الاقتصادية بدأت هذه الإصلاحات مع بداية الثمانيات، حيث أدى عدم نجاعة النشاطات الاقتصادية إلى اختلال التوازنات المالية.

و يرجع ذلك إلى السياسية الاقتصادية غير المتماسكة التي كانت سائدة، واعتمدت هذه الإصلاحات على مجموعة من العناصر ،واعتبرتها كمبادئ أساسية لإنجاح عملياتها وتحقيق الأهداف المنتظرة منها ،ويمكن حصرها فيما يلي:

أ - الاعتماد على الذات: إن التنمية الناجحة حتى التي تعتمد على الذات عوض التنمية التي تعتمد على الجهود الخارجية.

ب - الإنسان مصدر العملية التنموية: إن التنمية الاقتصادية في الجزائر عبر الإصلاحات تؤكد بأن نجاحها مرهون بالإنسان الذي هو عماد هذه التنمية.

- الأخذ بتجارب السنوات السابقة: إن الإصلاحات الجديدة تؤكد على أن النخبة الحاكمة في المجتمع تقاوم الضغوطات الناجمة على أفراد المجتمع ،وتجنب الوعود التي يصعب تحقيقها.

ج - التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية: إن هذه الإصلاحات ترمي إلى مراجعة تركيز جهود المجتمع على تشييد شواهد ومعالم كان يظن بأنها حضارية، لأن إقامة مثل هذه المظاهر غالبا ما يكون على حساب أمور كثيرة لها أولوية في تنمية المجتمع.

و في بداية التسعينات عرفت الجزائر نوعا جديدا من الإصلاحات، حيث تم اللجوء إلى المساعدات المقدمة من قبل الهيئات المالية الدولية. وبسبب المشاكل التي عرفها الاقتصاد الجزائري ،عملت السلطات الجزائرية على انتهاج سياسة الإصلاح الهيكلي الاقتصادي من خلال إتباع عدة مراحل متعددة ومختلفة، ومن أهم هذه الإصلاحات :

أولا- إعادة الهيكلة:

إن السياسة المطبقة خلال فترة السبعينات مع تخطيط وتسير مركزي ،نتجت عنهما عدة إختلالات خلال هذه الفترة، جعلت الجزائر في وضعية اقتصادية جد صعبة ،لذلك تقرر إعادة تنظيم عميق للاقتصاد ،وفي هذا الإطار ظهرت في بداية الثمانيات سياسة اقتصادية متفتحة تجسدت في شعار "من أجل حياة أفضل"، فكان إجراء إعادة هيكلة للمؤسسات الاقتصادية نظرا للوضعية التي آلت إليها، وطرق إدارتها وآفة البيروقراطية التي عششت فيها.

إضافة إلى عقلية المسيرين الذين يرون في المؤسسات أملاكا خاصة، ولهذا كان إعادة الرؤى والأهداف وطرق إدارة العمليات لهذه المؤسسات ،من أولويات تصحيح وإصلاح المنظومة الاقتصادية دون الإغفال عن التوجهات السياسية بعد وفاة الرئيس هواري بومدين.

منذ مجيء القيادة السياسية الجديدة إلى الحكم سنة 1979، بدأ الحديث عن تقييم مرحلة التنمية السابقة التي ميزت حكم الرئيس بومدين ،والتي لعب فيها القطاع العام وسياسة التخطيط والصناعات المصنعة أبرز الأدوار الاقتصادية، وكان نقص كفاءة وأداء المؤسسات العامة الاقتصادية وكذلك كبر حجمها وكثافة رأسمالها، أدى إلى سوء تنظيمها وتسييرها، وهذا ما أوقعها في العجز المالي المستمر والفشل في أداء وظائفها ،لذلك عملت الحكومة الجزائرية على إعادة تنظيم المؤسسات حتى تقوم بمهامها كما خطط لها، وتعني إعادة الهيكلة، تجزئة المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى وحدات صغيرة وفق معايير محددة بهدف التحكم الحقيقي في إدارة شؤون الوحدات والاستغلال العقلاني والرشيد لمواردها والهدف في إعادة الهيكلة كان ينصب على تحسين شروط سير الاقتصاد، وتدعيم فعالية المؤسسات وتوزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني .

لكن رغم كل هذه الإجراءات فإنها لم تكن إيجابية على المؤسسات العمومية ،وهو ما يوضح أن إعادة الهيكلة لم تعكس الأهداف المخططة ،بل زادت في تعقيد الوضعية، وخير دليل على فشل هذه المبادرة هو الذهاب مباشرة إلى الاستقلالية ،كإجراء أخر لتصحيح مسار المؤسسات الاقتصادية العمومية.

ثانيا- استقلالية المؤسسات:

لم تنجح عملية إعادة الهيكلة في تحسين مردودية المؤسسات العمومية، إذ كانت عبارة عن مرحلة أولية لتحضير شروط الدخول إلى اقتصاد السوق ،لذا تم الشروع في تحويل عدد من المؤسسات العمومية إلى مؤسسات اقتصادية ،وطبقت استقلالية المؤسسات العمومية بهدف الفصل بين المؤسسة والدولة.

فاستقلالية المؤسسات يمكن تعريفها على أنها فلسفة اجتماعية وسياسية تعطي للمؤسسة الاقتصادية العمومية هامشا من الحركة ،في إدارة شؤونها واتخاذ القرارات الملائمة وفق منطق التسيير العقلاني والرشيد لما تقتضيه الإدارة الحديثة.

وتسعى السلطات من خلال تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- وضع منهج لتنظيم الاقتصاد الوطني، بحيث تؤدي الاستقلالية إلى تطبيق قواعد التسيير التجاري على مستوى المؤسسات، وإدخال نشاطها في إطار التخطيط الوطني من خلال مخططات اقتصادية قصيرة المدى.

ب- تحسين فعالية المؤسسات العمومية الاقتصادية.

ج- التسيير الأحسن للموارد البشرية.

د- دفع التدخل المباشر للدولة.

و تجسد مبدأ استقلالية المؤسسات في إصدار مجموعة من القوانين سنة 1988 مؤرخة جميعها في 01/12/ 1988 والمتمثلة فيما يلي:

قانون 01/88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

قانون 03/88 المتضمن صناديق المساهمة.

قانون 04/88 المعدل والمتمم للأمر رقم 59/75 المؤرخ في 1975/09/26 والمتضمن للقانون التجاري.

إضافة إلى إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية يوجد هناك برامج أخرى مرافقة ومدعمة للإصلاحيات الاقتصادية، تستجيب لوضعيات معينة. فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجازوها من أهم هذه البرامج :

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية المنتجة، وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية.

- برنامج صندوق الجنوب: هو برنامج خاص بالمناطق الجنوبية للوطن، يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية ،لتجاوز التخلف الذي تعانيه هذه المناطق مقارنة بالمناطق الشمالية.

- الصناديق الخاصة: ومنها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق الكوارث الطبيعية، وتهدف هذه الصناديق إلى محاربة الفوارق الجهوية ،وذلك بالتكفل في ميدان التجهيزات عبر كل ولايات الوطن المتخلفة.

المراجع.

1.أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

2.إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ،دار وئل للنشر، عمان ،1999.

3.بسمة عولمي، دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلديات تبسة. الجزائر، (مذكرة ماجستير)، في العلوم التجارية تخصص مالية،المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2004.

4.بعلي محمد الصغير، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، نابة،.2004.

5.جعفر أنس قاسم ، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

6.حسن صادف عبد الله، السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام. ط2، الجزائر: دار الهدى،1992.

7.حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1994.

8.خالد صالح عباس ،مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري والتحديات ،كلية الطب / جامعة بابل ،مجلة بابل للعلوم الإنسانية المجلد 21 العدد 02 ، 2013.

9.رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية. القاهرة، المكتبة الجامعية، 2002

10.الطيب ماتلو ، التنمية المحلية آفاق ومعاينات ، مجلة الفكر البرلماني ، الجزائر ، العدد الرابع أكتوبر 2003.

11.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، آلية التجارة، جامعة الإسكندرية، .2000

12.عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، درا النشر الثقافية، الإسكندرية، طبعة .2001

13.علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، .1991.

14.كمال التابعي، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية. القاهرة: دار المعارف، 1993.

15.كمال بودانة ،اثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية ،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع ،تخصص تنظيم وعمل ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجلفة ،2014 .

16.محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، ج،2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

17.مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987

18.مصطفى حسين، محمد شفيق الطيب، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.